



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم	عنوان السياسة
(١٢)	رقم السياسة
مجلس الجامعة	جهة المصادقة
٢٠٢٥	تاريخ التخطيط و الكتابة
اللجنة المشكلة بموجب الامر الاداري (أ/ج/٤١٨ في ٢٨/٥/٢٠٢٥)	لجنة صياغة هذه السياسة
تشرين الثاني ٢٠٢٥	تاريخ الموافقة و النشر
كافة تشكيلات الجامعة و اللجنة المركزية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في الجامعة	جهة تنفيذ هذه السياسة





سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

التعريف

تُعد سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم إطاراً أساسياً لضمان النزاهة والشفافية وتعزيز بيئة العمل الأكاديمي والإداري السليم. تنطلق هذه السياسة من إيمان الجامعة العميق بأن مكافحة الفساد والاحتيال ليست مسؤولية جهة واحدة فقط، بل هي التزام جماعي يقع على عاتق جميع تشكيلات الجامعة، من إدارات وأقسام وموظفين وأعضاء هيئة تدريس وطلبة، إذ تسعى الجامعة من خلال هذه السياسة إلى تعزيز الوعي بالمخاطر المرتبطة بالفساد المالي والإداري والعلمي، وتبني أفضل الممارسات المحلية والعالمية في الوقاية والكشف المبكر عن حالات الاحتيال والفساد، وتفعيل آليات الرقابة الداخلية والتدقيق المستمر. كما تؤكد الجامعة على أهمية التعاون مع الجهات الرقابية الوطنية، وتفعيل دور اللجان المركزية والفرعية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، ورفع تقارير دورية حول مستوى الالتزام والإجراءات المتخذة للحد من هذه الظواهر السلبية. وتُبرز سياسة الجامعة أن مواجهة الفساد والاحتيال تتطلب نشر ثقافة النزاهة والشفافية، وتكثيف برامج التوعية والتدريب لجميع المنتسبين، إضافة إلى وضع إجراءات واضحة للإبلاغ عن المخالفات وضمان حماية المبلغين. وبهذا تضع جامعة الكرخ للعلوم مكافحة



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

الفساد والاحتيال في صميم رسالتها الأكاديمية والإدارية، وتؤمن بأن تحقيق بيئة جامعية نزيهة هو مسؤولية مشتركة تضمن جودة الأداء وتحافظ على سمعة الجامعة ومصداقيتها.

أهداف سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم

تسعى جامعة الكرخ للعلوم من خلال تبني سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي إلى ترسيخ مبادئ النزاهة والشفافية في جميع مفاصلها الأكاديمية والإدارية. وتأتي هذه السياسة استجابةً للتحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية، وحرصاً على حماية الموارد وتحقيق العدالة وضمان جودة الأداء. ومن هذا المنطلق، حددت الجامعة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تطبيق هذه السياسة، والتي تهدف إلى تعزيز بيئة جامعية سليمة وخالية من مظاهر الفساد والاحتيال، وهي:

(١) تعزيز ثقافة النزاهة والشفافية: نشر قيم الأمانة والالتزام الأخلاقي بين جميع منتسبي الجامعة، وترسيخ مفهوم الشفافية في جميع الإجراءات والمعاملات.

(٢) الوقاية والكشف المبكر عن حالات الفساد والاحتيال: وضع آليات فعالة لرصد المخالفات والتجاوزات، وتفعيل نظم الرقابة الداخلية والتدقيق المستمر للحد من فرص حدوث الفساد.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

٣) حماية الموارد المالية والإدارية والعلمية: ضمان الاستخدام الأمثل للموارد، والحفاظ على ممتلكات الجامعة وحقوقها، ومنع استغلالها أو التلاعب بها.

٤) تشجيع الإبلاغ عن المخالفات وحماية المبلغين: توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن حالات الفساد والاحتيال، وضمان عدم تعرض المبلغين لأي إجراءات انتقامية.

٥) رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين جودة العمل: تعزيز الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة وسمعة الجامعة محلياً ودولياً.

٦) تشجيع الشراكات مع هيئات مكافحة الفساد، وتدقيق الأبحاث والرسائل العلمية للتأكد من أصالتها، بالإضافة إلى نشر مبادئ الأمانة العلمية والأخلاقية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

مجال ونطاق تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم

يشمل مجال ونطاق تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم جميع تشكيلات الجامعة من كليات وأقسام ووحدات إدارية وأكاديمية، ويشمل كذلك جميع المنتسبين من تدريسيين وموظفين وطلبة. تهدف السياسة إلى مكافحة جميع أشكال الفساد والاحتيال التي



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

قد تظهر في الجوانب المالية والإدارية والعلمية، وتغطي جميع الأنشطة والإجراءات داخل الجامعة، بما في ذلك البحوث العلمية، المعاملات الإدارية، الشؤون المالية، وثائق طلبة الدراسات الأولية والعليا، المشاريع، الفعاليات الفنية بمختلف أنواعها، والالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة. تؤكد الجامعة من خلال اجتماعات لجانها المركزية والفرعية وورش العمل المتخصصة على أن تطبيق السياسة مسؤولية جماعية تشمل جميع الكليات والوحدات، مع متابعة دورية لمستوى الالتزام ورفع تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد والحد من انتشاره.

إجراءات تنفيذ سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم

تلتزم جامعة الكرخ للعلوم بتنفيذ سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي من خلال إجراءات تفصيلية مدروسة تضمن التصدي الفعال لمظاهر الفساد وتعزيز بيئة النزاهة والشفافية في جميع مفاصل الجامعة. وتستند هذه الإجراءات إلى التشريعات الوطنية، والتجارب الناجحة في مؤسسات التعليم العالي العراقية، والتكامل المؤسسي مع الجهات الرقابية المختصة و ذلك من خلال:

١) تعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق المنتظم

أ- تشكيل لجان رقابية متخصصة داخل كل كلية ووحدة إدارية وأكاديمية، تتولى مراجعة العمليات المالية والإدارية والعلمية بشكل دوري.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

ب- إجراء عمليات تدقيق مفاجئة ومجدولة على السجلات والمعاملات المالية والإدارية والبحثية، مع إعداد تقارير مفصلة عن النتائج ورفعها إلى الجهات العليا في الجامعة.

ج- استخدام أنظمة إلكترونية حديثة لتوثيق ومتابعة العمليات، مما يقلل فرص التلاعب أو الإهمال.

(٢) تطوير آليات الإبلاغ وحماية المبلغين

أ- توفير قنوات متعددة وآمنة (مثل البريد الإلكتروني المخصص، صناديق الشكاوى السرية، الخط الساخن) للإبلاغ عن حالات الفساد أو الاحتيال أو التجاوزات.

ب- وضع سياسة واضحة تضمن سرية بيانات المبلغين، وحمايتهم من أي إجراء انتقامي أو تمييز نتيجة الإبلاغ، مع متابعة الشكاوى والتحقق منها بشكل جاد وسريع.

(٣) نشر ثقافة النزاهة والتوعية المستمرة

أ- تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية دورية لجميع منتسبي الجامعة (تدريسيين، موظفين، وطلبة) حول مفاهيم النزاهة، وأخلاقيات الوظيفة العامة، ومخاطر الفساد وطرق الوقاية منه.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

ب- إدراج موضوعات النزاهة ومكافحة الفساد في المناهج الدراسية والأنشطة الطلابية، وتكريم النماذج المتميزة في الالتزام بقيم الشفافية.

ج- إطلاق حملات إعلامية داخل الجامعة لتعزيز الوعي بأهمية مكافحة الفساد.

٤) تطبيق القوانين والتعليمات بحزم وشفافية

أ- الالتزام بتنفيذ التشريعات الوطنية، مثل قانون العقوبات العراقي وقانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع، ومحاسبة المخالفين دون تهاون أو محاباة.

ب- تشكيل لجان تحقيق مستقلة عند رصد أية حالة فساد أو احتيال، مع ضمان الشفافية في الإجراءات وإعلان نتائج التحقيقات عند الاقتضاء.

ج- مراجعة وتحديث الأنظمة والتعليمات الداخلية باستمرار لتواكب المستجدات وتسد الثغرات القانونية والإجرائية.

د- الالتزام بالقوانين والتعليمات والقرارات والانظمة والضوابط .

٥. تعزيز التعاون المؤسسي والتنسيق مع الجهات الرقابية

أ- تفعيل الشراكة مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والجهات القضائية ذات العلاقة، والاستفادة من خبراتها في تطوير آليات مكافحة الفساد.

ب- المشاركة في المبادرات الوطنية والورش والمؤتمرات المتخصصة بمكافحة الفساد، وتبادل الخبرات مع الجامعات والمؤسسات الأخرى.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

ج- إعداد تقارير دورية عن الإجراءات المتخذة ومستوى الالتزام، ورفعها إلى الجهات الرقابية العليا لضمان المتابعة والتطوير المستمر.

جهة التنفيذ

تتولى اللجنة المركزية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في جامعة الكرخ للعلوم، برئاسة مساعد رئيس الجامعة للشؤون الإدارية وعضوية ممثلين عن الأقسام القانونية والإدارية والرقابية، مسؤولية تنفيذ سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي. تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية في الكليات والوحدات لمتابعة آليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، وتقييم المواقف الشهرية والتقارير الدورية التي ترفعها الكليات حول إجراءات مكافحة الفساد. كما تعتمد اللجنة على شرح وتطبيق معايير واضحة لرصد الظواهر والمخاطر الناتجة عن الفساد، وتطوير طرق فعّالة للحد منها بالتعاون مع قسم الشؤون القانونية. تنظم الجامعة ورش عمل ودورات توعوية بالتنسيق مع قسم التعليم المستمر وقسم الرقابة والتدقيق الداخلي لتعزيز وعي المنتسبين بمخاطر الفساد وأساليب مكافحته، وتحرص على الاستفادة من التجارب المحلية والعالمية في هذا المجال. ترفع اللجنة توصياتها إلى رئاسة الجامعة للعمل على رفع مؤشر النزاهة وخفض مستويات الفساد، وتنسق مع الجهات الرقابية الوطنية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية لضمان تكامل الجهود وتحقيق بيئة جامعية شفافة ونزيهة.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

آلية تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم

تُعد آلية تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم خطوة عملية تهدف إلى تحويل المبادئ والتوجيهات النظرية إلى إجراءات واقعية وفاعلة على أرض الواقع الجامعي. تستند هذه الآلية إلى تقسيم الأدوار وتحديد المسؤوليات بين مختلف تشكيلات الجامعة، مع اعتماد معايير واضحة للرقابة والتدقيق، وتوفير قنوات للإبلاغ والحماية، وتكثيف برامج التوعية، وضمان الالتزام الصارم بالقوانين والتعليمات، وتعزيز التعاون مع الجهات الرقابية الوطنية مثل هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية. وتأتي هذه الإجراءات منسجمة مع التشريعات العراقية النافذة وأفضل الممارسات في مكافحة الفساد، بما يحقق بيئة جامعية شفافة ونزيهة، ويعزز من ثقة المجتمع الأكاديمي والجمهور بجامعة الكرخ للعلوم.

الجدول الزمني	جهة التنفيذ	التفاصيل	الاجراء
بداية كل عام دراسي	رئاسة الجامعة، الكليات، الأقسام	تشكيل لجان رقابية متخصصة في كل كلية ووحدة	تعزيز الرقابة الداخلية والتدقيق المنتظم
شهري / ربع سنوي / سنوي	اللجان الرقابية، التدقيق الداخلي	إجراء تدقيق مفاجئ ومجدول على السجلات والمعاملات وإعداد تقارير مفصلة	
مستمر	قسم تكنولوجيا المعلومات	استخدام أنظمة إلكترونية لتوثيق ومتابعة العمليات	



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

مستمر	الشؤون القانونية، الموارد البشرية	توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ (بريد إلكتروني، صناديق شكاوى، خط ساخن)	تطوير آليات الإبلاغ وحماية المبلغين
عند الحاجة/ فوري	الشؤون القانونية، اللجان المختصة	وضع سياسة لحماية المبلغين ومتابعة الشكاوى والتحقق منها بسرعة	
كل فصل دراسي/ ربع سنوي	التعليم المستمر، الكليات	تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية لجميع المنتسبين	نشر ثقافة النزاهة والتوعية المستمرة
سنوي/ حسب الفعاليات	شؤون الطلبة، الكليات	إدراج النزاهة في المناهج والأنشطة وتكريم الملتزمين بالشفافية	
سنوي/ حسب الحاجة	قسم الاعلام و الاتصال الحكومي	إطلاق حملات إعلامية داخل الجامعة	
عند رصد المخالفة	الشؤون القانونية، اللجان التحقيقية	تنفيذ التشريعات الوطنية ومحاسبة المخالفين	
عند الحاجة/ فوري	رئاسة الجامعة، الشؤون القانونية	تشكيل لجان تحقيق مستقلة وإعلان نتائج التحقيقات	تطبيق القوانين والتعليمات بصرامة وشفافية
سنوي/ عند الحاجة	الشؤون القانونية، الإدارة العليا	مراجعة وتحديث الأنظمة والتعليمات	
سنوي/ حسب الحاجة	اللجنة المركزية، الإدارة العليا	تفعيل الشراكة مع هيئة النزاهة واديوان الرقابة المالية	تعزيز التعاون المؤسسي والتنسيق الرقابي
سنوي/ حسب الدعوات	ممثلو الجامعة، اللجان المختصة	المشاركة في المبادرات الوطنية والمؤتمرات وتبادل الخبرات	



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ
للعلوم "

جهة المراجعة

ان جهة المراجعة الأساسية لسياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم هي قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي، إذ يتولى هذا القسم متابعة تنفيذ السياسة، مراجعة التقارير والإجراءات، وتقييم مدى الالتزام بمعايير النزاهة والشفافية في جميع تشكيلات الجامعة. يعمل القسم بالتنسيق مع الإدارة العليا واللجان الرقابية المتخصصة لضمان تحقيق الأهداف المرسومة وتطوير الأداء المؤسسي بشكل مستمر.

**إستبانه قياس تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري
والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم**

الى / السادة أعضاء هيئة التدريس، الطلبة، والإداريين في جامعة الكرخ للعلوم
المحترمون

**م/ إستبانه قياس تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري
والعلمي**



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته...

يسر جامعة الكرخ للعلوم أن تقدم لكم هذه الاستبانة العلمية المتخصصة، والتي تهدف إلى قياس مدى فاعلية تطبيق سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي، بالإضافة إلى تقييم إجراءات ضمان الجودة في جميع مفاصل الجامعة. تأتي هذه الاستبانة ضمن جهود الجامعة المتواصلة لتعزيز بيئة النزاهة والشفافية، وتحسين الأداء المؤسسي وفق أعلى المعايير الأكاديمية والإدارية. نؤكد لكم أن جميع المعلومات التي تقدمونها ستعامل بسرية تامة وتستخدم فقط لأغراض البحث والتطوير المؤسسي، دون الكشف عن هوية المشاركين. إن مساهمتكم الصادقة والموضوعية في الإجابة عن فقرات الاستبانة ستسهم بشكل فعال في دعم مسيرة الجامعة نحو التميز والارتقاء بجودة العمل الأكاديمي والإداري. نشكركم على وقتكم وتعاونكم وحرصكم على تطوير بيئة جامعية نزيهة وفعّالة.

مع خالص الشكر والتقدير لمشاركتكم وتعاونكم.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

أولاً. البيانات الديموغرافية:

١. الطلبة.
٢. الهيئة التدريسية.
٣. الإداريون والفنيون.
٤. الضيوف الزائرون.
٥. الجنس (ذكر/ أنثى).

ثانياً.

يرجى تحديد مدى موافقتك مع العبارات التالية باستخدام المقياس أدناه:

(غير موافق جداً = ١، غير موافق = ٢، محايد = ٣، موافق = ٤، موافق جداً = ٥)

١. المحور الأول: الرقابة الداخلية والتدقيق المنتظم

وثيقة داعمة او رابط	٥	٤	٣	٢	١	الفقرة
						١. توجد لجان رقابية متخصصة في كل كلية ووحدة تراجع العمليات المالية والإدارية والعلمية بشكل دوري.
						٢. يتم إجراء تدقيق مفاجئ ومجدول على السجلات والمعاملات المالية والإدارية والبحثية.
						٣. يتم إعداد تقارير تفصيلية عن نتائج التدقيق ورفعها للجهات العليا في الجامعة بانتظام.
						٤. تعتمد الجامعة أنظمة إلكترونية حديثة لتوثيق



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

العمليات وتقليل فرص التلاعب أو الإهمال.

٢. المحور الثاني: آليات الإبلاغ وحماية المبلغين

وثيقة داعمة او رابط	٥	٤	٣	٢	١	الفقرة
						١. تتوفر قنوات متعددة وآمنة (بريد إلكتروني، صناديق شكاوى، خط ساخن) للإبلاغ عن الفساد أو الاحتيال.
						٢. توجد سياسة واضحة تضمن سرية بيانات المبلغين وحمايتهم من أي إجراء انتقامي.
						٣. يتم متابعة الشكاوى والتحقق منها بشكل جاد وسريع من قبل الجهات المختصة.

٣. المحور الثالث: نشر ثقافة النزاهة والتوعية المستمرة

وثيقة داعمة او رابط	٥	٤	٣	٢	١	الفقرة
						١. يتم تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية دورية لجميع منتسبي الجامعة حول النزاهة وأخلاقيات الوظيفة العامة.
						٢. تُدرج موضوعات النزاهة ومكافحة الفساد في المناهج الدراسية والأنشطة الطلابية.
						٣. يتم تكريم النماذج المتميزة في الالتزام بقيم الشفافية والنزاهة على مستوى الجامعة.
						٤. تطلق الجامعة حملات إعلامية دورية لتعزيز الوعي بأهمية مكافحة الفساد.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

٤. المحور الرابع: تطبيق القوانين والتعليمات بصراحة وشفافية

وثيقة داعمة او رابط	٥	٤	٣	٢	١	الفقرة
						١. تلتزم الجامعة بتنفيذ التشريعات الوطنية الخاصة بمكافحة الفساد دون تهاون أو محاباة.
						٢. تم تشكيل لجان تحقيق مستقلة عند رصد أية حالة فساد أو احتيال.
						٣. تعلن نتائج التحقيقات بشفافية عند الاقتضاء وتتم محاسبة المخالفين وفق القانون.
						٤. تراجع الجامعة أنظمتها وتعليماتها الداخلية باستمرار لتواكب المستجدات وتسد الثغرات القانونية.

٥. المحور الخامس: التعاون المؤسسي والتنسيق مع الجهات الرقابية

وثيقة داعمة او رابط	٥	٤	٣	٢	١	الفقرة
						١. هناك شراكة فعالة مع هيئة النزاهة وديوان الرقابة المالية والجهات القضائية ذات العلاقة.
						٢. تشارك الجامعة بانتظام في المبادرات الوطنية والمؤتمرات المتخصصة بمكافحة الفساد.
						٣. يتم إعداد تقارير دورية عن الإجراءات المتخذة ومستوى الالتزام ورفعها للجهات الرقابية العليا.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

٦. المحور السادس: التقييم

وثيقة داعمة او رابط	٥	٤	٣	٢	١	الفقرة
						١. يقوم قسم ضمان الجودة والأداء الجامعي بمتابعة تنفيذ سياسة مكافحة الفساد بشكل منتظم.
						٢. تساهم إجراءات ضمان الجودة في تحسين الشفافية وكفاءة الأداء المؤسسي في الجامعة.
						٣. يتم تقييم فاعلية الإجراءات المتخذة سنوياً وتقديم توصيات للتحسين المستمر.

إرشادات:

١. يرجى وضع علامة (✓) في الخانة المناسبة.
٢. يمكن إرفاق أي وثيقة داعمة) ملف / PDF صورة / رابط رسمي (عبر البريد الإلكتروني أو المنصة الإلكترونية المخصصة).
٣. جميع البيانات تعامل بسرية وتستخدم لأغراض التقييم الأكاديمي فقط.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

التحليل الاحصائي

يتم إجراء التحليل الاحصائي للبيانات في قسم الدراسات و التخطيط و يشمل إجراء الآتي:

(١) التحليل الوصفي (Descriptive Statistics)

أ- الغرض: وصف مستوى تطبيق كل إجراء من إجراءات السياسة في مراحل الإعداد، الإدماج، الدعم، والمراجعة.

ب- البيانات المطلوبة: متوسطات (Means) ، انحرافات معيارية (Standard Deviations)، تكرارات ونسب مئوية.

ج- مثال: حساب متوسط تقييم المشاركين لفعالية حملة التوعية خلال مرحلة الإعداد والتوعية.

(٢) تحليل المقارنات بين المجموعات (Inferential Statistics)

أ- (Independent Samples t-test) لمقارنة تقييم تطبيق السياسة بين مجموعتين مثل أعضاء هيئة التدريس والطلبة.

ب- (ANOVA) لمقارنة تقييم تطبيق السياسة عبر أكثر من مجموعة مثل الكليات المختلفة أو سنوات الخبرة.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

٣) تحليل العلاقات (Correlation and Regression Analysis)

أ- تحليل الارتباط لفحص العلاقة بين متغيرات مثل مدى التوعية ورضا المشاركين عن تطبيق السياسة.

ب- الانحدار الخطي: (Linear Regression) لتحديد مدى تأثير عوامل محددة (مثل الدعم القانوني أو قنوات الإبلاغ) على تقييم التطبيق الكلي للسياسة.

٤) تحليل المكونات الرئيسية (Principal Component Analysis - PCA)

- لتحديد المحاور أو الأبعاد الأساسية التي تتكون منها آلية تطبيق السياسة، والتأكد من تجانس البنود ضمن كل محور.

الإطار القانوني والتشريعات الموائمة لتنفيذ و مراجعة هذه السياسة

يمثل الإطار القانوني والتشريعي لسياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم منظومة متكاملة تستند إلى التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، بما يضمن مواءمة السياسات الجامعية مع متطلبات مكافحة الفساد على المستويين المحلي والدولي. وقد شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تطوراً ملحوظاً في منظومته التشريعية والمؤسسية في هذا المجال،



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

تأكيداً لالتزامه بمكافحة الفساد بكافة أشكاله وتعزيز قيم النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة، ومنها جامعة الكرخ للعلوم و كالاتي:

١) قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل

يتضمن هذا القانون في الباب السادس (المواد ٣٠٧-٣١٤) أحكاماً خاصة بجرائم الفساد الوظيفي، ومنها الرشوة، الاختلاس، تجاوز حدود الوظيفة، إساءة استغلال الوظيفة، إخفاء الأموال المتحصلة من جرائم الفساد، وإعاقة سير العدالة. كما عالجت المواد (٢٧٣-٢٣٣) الجرائم المخلة بسير العدالة، والمواد (٢٩٧-٢٨٦) جرائم التزوير، والمواد (٣٠٦-٣٠٤) صور الفساد الإداري، وجميعها تتوافق مع نصوص اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

٢) قانون هيئة النزاهة والكسب غير المشروع رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ وتعديلاته

أنشأ هذا القانون هيئة النزاهة كجهة رقابية عليا مختصة بمكافحة الفساد المالي والإداري، ومنحها صلاحيات واسعة في التحقيق، وإحالة القضايا إلى القضاء، وإلزام الموظفين بتقديم كشوفات الذمة المالية، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة.

٣) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (٢٠٠٣)



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

صادق العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في آب ٢٠٠٧ بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧، ما يلزمه قانونياً بتطبيق أحكام الاتفاقية في جميع التشريعات الوطنية ذات العلاقة. وتؤكد الاتفاقية على ضرورة أن تعتمد كل دولة سياسات فعالة لمكافحة الفساد، وإجراء تقييم دوري للصكوك القانونية والتدابير الإدارية لضمان كفايتها وفعاليتها في الوقاية والمكافحة.

٤) التشريعات والمؤسسات الداعمة

شملت المنظومة التشريعية العراقية بعد ٢٠٠٣ قوانين أخرى تدعم مكافحة الفساد، مثل قانون ديوان الرقابة المالية وقانون المفتشين العموميين، إلى جانب تأسيس الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد لتدريب الكوادر ونشر ثقافة النزاهة.

٥) موائمة التشريعات مع الاتفاقية الدولية

جاءت القوانين العراقية متوافقة مع أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خاصة في ما يتعلق بتجريم الرشوة، الاختلاس، الاتجار بالنفوذ، إساءة استغلال الوظيفة، الإثراء غير المشروع، غسل الأموال، وإخفاء الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد، كما نصت عليها المادة (١٥) من الاتفاقية والفصل الثالث منها.



سياسة رقم (١٢) / " سياسة مكافحة الاحتيال والفساد المالي والإداري والعلمي في جامعة الكرخ للعلوم "

٦)مراجعة وتحديث السياسات

تلتزم الجامعة، ضمن هذا الإطار، بإجراء مراجعة دورية للسياسات والإجراءات المعتمدة، استناداً إلى التقييمات المؤسسية والتشريعات النافذة، لضمان مواكبة التطورات القانونية والإدارية، وتطبيق أفضل الممارسات في الوقاية والكشف عن الفساد.

مصادقة السيد رئيس الجامعة المحترم

احمد حارث (صوبياً)
الجمعة
اد جمعة سلمان جواد
رئيس جامعة الكرخ للعلوم